

## مشروع الورقة التوجيهية

تأسست ودادية موظفي العدل كجمعية مهنية خاصة بهيئة كتابة الضبط 2005

التوجيهات الملكي 29 يناير 2003 يث دعا جلالة الملك إلى "إحداث ودادية

خاصة بموظفي العدل، تتكفل برعاية أحوالهم، والنهوض بمهنتهم، في نطاق عمل جمعي منسجم مع

خصوصية القضاء"، وباستحضار سياق التأسيس فإنه لا بد من الإشارة إلى أن إحداث الودادية بقرار فوقي

للدولة كان يحمل رهانات محددة تتمثل في توظيفها لقطع الطريق على العمل النقابي الجاد الذي كان يزداد

قوة ورسوخا مع الحراك النضالي الذي قادته النقابة الديمقراطية للعدل في تلك الفترة وما بعدها . غير أن

هذا الرهان أفشته هيئة كتابة الضبط كيف دون أن تفرط في مكسب التوفر على إطار جمعي هام

مسنود بتوجيه ملكي وعيا منها بدور وأهمية الفعل الجمعي من جهة كمخبر قاعدي يومي يوفر ميدان

تربية أساسي لانعاش الثقة في الذات الفردية والذات المهنية وميدانا للتمرن أيضا على تحمل المسؤوليات

ومجابهة التصورات بالواقع ان تعارضا او تقاطبا ومن جهة أخرى لما يمكن ان يتيح من افاق تنعش

صيغ عمل موارد بشرية عرفت مالم تعرفه فئات أخرى من حضر وضيم مزدوجين فوت عليها المساهمة

الفاعلة والفعلية في انفتاح ومصالحة فضاءات العدالة مع محيطها العام. وفي هذا السياق كان كافيا لإفشال

مخطط الإدارة بعقليتها المحافظة والمنغلقة في مواجهة التحولات التي عرفت بلادنا مجتمعا ودولة القرار

الذكي الذي اتخذته النقابة الديمقراطية للعدل بالتعاطي الإيجابي مع مبدأ إحداث الودادية من جهة مع

الحرص الشديد والحازم على ديمقراطية أجهزتها وآليات تسييرها من جهة ثانية، وهو التوجه الذي لقي

صدى واسعا لدى كل موظفات وموظفي العدل من خلال التفاهم حول مناضلات ومناضلي النقابة

الديمقراطية للعدل والباقي تكفل به موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط في كل المواقع عبر اختيارهم -

في انتخابات حرة - لتسيير واداية موظفي العدل تحت اشراف الادارة المركزية لوزارة العدل . وهكذا، و عوض أن تكون الودادية بديلا عن العمل النقابي ومعيقا له - كما اشتهت الإدارة وخطت - صارت عامل دعم وإسناد له بمشيئة عموم موظفي هيئة كتابة الضبط .

اليوم، وبعد 12 سنة من التواجد، يبدو مشروعا طرح سؤال الحصيلة والآفاق، بمناسبة انعقاد ثالث مؤتمر لودادية موظفي العدل . خصوصا مع استحضار دقة السياق الذي تعيشه منظومة القضاء بالمغرب، وهو سياق انتقالي متحول موسوم بالتوجس والتدافع المرتبطين بالمستجدات القانونية والهيكلية التي ستؤطر مستقبل منظومة العدالة ببلادنا والتي ستعيد تشكيل المراكز والمواقع القانونية لكل مكوناتها .

ومن دون شك فإن عموم موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط يستشعرون اليوم نوعا من الاستهداف يطال مستقبلهم المهني في ظل هذا السياق . وهو استشعار تبرره المنهجية التي اتبعتها وزارة العدل في بلورة مشاريعها الإصلاحية : منهجية وضعت كتابة الضبط على الهامش و أحلت تجاهها منطق التغييب والإقصاء المتعمد عن كامل السياق المؤسسي والمداوالي الذي أعدت في إطاره مخططات الإصلاح ( الإقصاء من الهيئة العليا للحوار حول إصلاح منظومة العدالة هو أبرز مثال ) . وفي ظل منهجية الإقصاء هاته لم يكن مفاجئا أن تتضمن اغلب المشاريع القانونية المندرجة تحت عنوان الإصلاح القضائي مقتضيات ماسة بالوضع الاعتباري لهيئة كتابة الضبط ومكتسباتها المهنية ( مشروع التنظيم القضائي ومشروع المسطرة المدنية ... )

إن إقصاء كتابة الضبط واستهداف مكتسباتها يعود بنا مجددا إلى ظروف مشابهة لما قبل 2006، بالنظر إلى حجم الاستهداف وطبيعته . وهو ما يفرض استعادة نفس الروح ونفس الدرجة من اليقظة والتلاحم التي أفلتت مخطط إقبار العمل النقابي في بداياته .

وإذا كانت المرحلة السابقة تميزت بألوية العمل النقابي كأداة لإدارة الصراع بالنظر لطبيعة المطالب والرهانات التي كانت مادية في أغلبها، وهو الواجب الذي قامت به النقابة الديمقراطية للعدل على اكمل وجه، فإن طبيعة المرحلة الراهنة والمستقبلية تفرض أن يكون العمل الجمعي في الواجهة، وأن يتحمل عبء الرسالة التعبوية لموظفي القطاع انسجاما مع خصوصية المطالب والرهانات الحالية

المتحورة حول الجوانب المهنية مسنودا بالنقابة الديمقراطي للعدل كقنابة حدائية ديمقراطية وذات تمثيلية مطلقة بقطاع العدل وبكل الارادات التي تسعى لوضع مصلحة العدالة والمواطن فوق اي اعتبار حزبي او نزعة فئوية شوفينية والمؤمنة ايضا بما يمكن ان يضيفه الفعل الجمعي كجزء من مكونات المجتمع المدني كفضاء واسع لممارسة الحرية والمشاركة وتجسيد التضامن .

ومن هذا المنطلق واستحضارا لرحابة فضاء العمل الجمعي وغناه يمكن القول أن أمام ودادية موظفي العدل إمكانات ومجالات واسعة للإشعاع والاجتهاد، وهي مجالات تطرح على الودادية مهاماً وتحديات كبيرة جدا على المستويين : الجمعي الاجتماعي ( المحور الأول ) والمهني ( المحور الثاني )

المحور الأول : الودادية ورهانات العمل الجمعي/ الاجتماعي

رغم كون الواقعة الجموعية بقطاع العدل ظاهرة حديثة، فضلا عن كونها ظلت تتسم بالحدز والتوجس ضمن سياق عام ظل فيه بناء الحقل الجمعي مطبوعا بالصراع الطويل والمرير للدولة مع كل أنماط التنظيمات المتمخضة عن المجتمع المدني (الاجتماعية ،السياسية، المهنية...); فإن ممارستنا الجموعية القصيرة المدى في تجربة الودادية جعلتها تتسم بمميزات لعل أهمها تلك المميزات المتسمة بالتعدد في جدليتها و بالتنوع والطموح وبدينامية الهيكلية وتجاوز الصيغ التقليدية في العمل (مكاتب الدراسات ... ) لتوسيع نسبة المشاركة في المسؤولية والتسيير والقرار رغم انكفائها المركزي في هذه المدينة أو تلك دون مد الفعل الجمعي إلى الأطراف القريبة والمجاورة وانكفائه الذكوري المتمثل في ضمور المشاركة النسائية على مستوى مواقع القرار (محدودية عدد الأخوات رؤساء المكاتب وتقلص نسبة المشاركة في المكاتب المحلية والمكتب المركزي) وتقصيره الواضح في العمل التربوي (الطفولة) إذا استثنينا تجربة الرشيدية ومراكش؛ وعدم ارتقائه بالتنسيق إلى صيغ أرقى بين مكوناته البشرية لوضع استراتيجية عمل جمعي على مدار السنة إضافة إلى عدم إيلاء الأهمية الكافية لمشكل تكوين الأطر الجموعية.

إن الممارسة العامة في المجال الجمعي وممارستنا فيه بشكل خاص على قصرها قد أمدتنا بخبرات لا بأس بها عموماً، علينا استلهاً بعض خلاصاتها، إذ يستوجب منا الراهن القطاعي اليوم الارتقاء بالحقل

الجمعي بقطاع العدل إلى مستوى من مستويات ديمقراطية كل خلاياه ومواقع تواجده باعباره قادرا على أن يشكل في اللحظة الراهنة :

مقدمة أساسية من مقدمات إنعاش مواقع هيئة كتابة الضبط في علاقتها بمحيطها الاجتماعي و المهني. مدرسة تصحيحية وتقويمية الى جانب/ و ضد التوجهات الرسمية لما تنتجه وتعيد إنتاجه من علاقات وتشويهاً بين مكونات العدالة من جهة وبينها وبين المواطن المغربي مهنيا واجتماعيا من جهة أخرى. حقا خصبا لبذر بذور مقدمات عدالة ناجعة وفعالة ومنتصحة مع ذاتها ومع المجتمع.

1

إن رهاننا على الحقل الجمعي بقطاع العدل لإعادة الثقة للمواطن في العدالة المغربية ومحاولة تغيير تلك الصورة النمطية للمجتمع حول العدالة بات يستوجب منا أن نحمله مما بات يتهده من عوامل الإهدار والتبديد التي انفضحت في المرحلة الأخيرة 2012 2016

عبر محاولات فشلت في تقيخ جمعيات تموت أو ان تقيخها؛ ومما يتهده من محاذير المراوحة الموسمية والكسل الإبداعي واصطناع الاختلاف أحيانا كما يستوجب علينا أن نطوره بما يجعل خصوصية قطاع العدل في خدمة كونية الحقوق محاولين ترجمة ذلك في :

اعتبار الفعل الجمعي بالقطاع حقا لممارسة اجتماعية مستقلة وديمقراطية ضدا على أي نزعة هيمنية. الانخراط في مبادرات مواطنانية تسعى إلى :

القطيعة مع العوائق التاريخية والتمثلات التي تظل حاجزا معرفيا لكل محاولات الإصلاح.

الانفتاح على فضاءات العمل الجمعي من دور للشباب ونوادي ثقافية رياضية وتربوية.

تنظيم دورات تكوينية في المجالات المرتبطة بالتربية على حقوق الانسان.

المساهمة في خلق دينامية وطنية لإشاعة الثقافة القانونية ومحو الأمية في هذا المجال.

إن من شأن انحياز ودادية موظفي العدل لموقعها الطبيعي ضمن مكونات الحركة الجمعوية المغربية وتملكها لآليات التفاعل الجدلي بين البعدين الجمعي والمهني في سعي للرقى بالفعل الجمعي إلى مستوى الاستشراف الاستراتيجي باعتباره يظل أكثر من لحظة في تكتيك ؛ سيمكن تنظيمنا الجمعي كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بخبراته وكفاءاته ،من ان نكتسي في خضمه تجربة تحمل المسؤولية والوعي بالارتباطات الاجتماعية المتبادلة وستجعلنا نتعلم من داخله كيف نخضع إرادتنا للإرادة العامة ونخضع جهودنا الخاصة للفعل المشترك.

### المحور الثاني : الودادية وتحديات الارتقاء المهني لهيئة كتابة الضبط

تقع الجوانب المهنية في صلب اهتمام ودادية موظفي العدل، ومنذ نشأتها أخذت على عاتقها مهمة التعريف بالانشغالات المهنية لهيئة كتابة الضبط في إطار منظومة العدالة بشكل عام وشامل. فالودادية لم تفكر يوما بمنطق فنوي محصور، بل جعلت من إصلاح القضاء أفقا للفكر والاشتغال، وحجر الزاوية في اهتماماتها.

#### 1- المهام :

إن المهمة الأساسية المطروحة راهنا على ودادية موظفي العدل من الناحية المهنية، هي صيانة الهوية المهنية لهيئة كتابة الضبط، والدفاع عنها في سياق الاستهداف الذي تتعرض له . وتفرعا عن هذه المهمة يجب الاشتغال على توضيح حدود هذه الهوية وملاحها وعناصرها، من خلال إعادة تعريف مهنة كتابة الضبط عبر الإجابة عن السؤال المرحج : ما معنى أن تكون اليوم كاتبا للضبط ؟

إن وزارة العدل صاغت إجابتها عن هذا السؤال بالصيغة التي صرنا نعرف جميعا، إذ يكفي الاطلاع على مشاريع قوانين المسطرة المدنية والتنظيم القضائي للوقوف على تصور الوزارة لمهنة كتابة الضبط . تصور يحجم ويقزم أدوار ووظائف كتابة الضبط ويحصرها في مهام ثانوية ترتبط بتنفيذ الأوامر والتعليمات ...

وللوضوح، فإن ودادية موظفي العدل، بعد الاطلاع على تلك مشاريع القوانين، ازدادت اقتناعا بأن مضمون أي إصلاح يأتي على مقياس منهجيته، وأن مصالح هيئة كتابة الضبط ومستقبلها

المهني قد أقبرت يوم تم إقصاؤها من التمثيلية في الهيئة العليا للحوار حول إصلاح منظومة العدالة . وإلا كيف نفهم أن كتابة الضبط لم يعط لها أي دور ذي قيمة في أي هدف من الأهداف الاستراتيجية والفرعية التي سطرها الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة ؟ مع أن هذه الهيئة تملك من المقومات ما يؤهلها لتكون قاطرة لتحقيق أهداف التخليق والنجاعة والحكمة ....

تريد مشاريع 16000

هيئة كتابة الضبط كتلة صماء سلبية غير واعية مجرد آلات للسخرة وتنفيذ الأوامر.

ط ضمن هذا العدد (16000) يوجد أكثر من 2000 من حاملي شواهد عليا (

المهندسين وتقنيي المعلومات والمتصرفين والمساعدين الاجتماعيين 2000

6000 ....

إن هناك تناقضا عثيا في تعامل الوزارة الوصية مع هيئة كتابة الضبط

مجهودات كبرى ورصدت ميزانيات معتبرة لتوظيف آلاف الموظفين الجدد وأغلبهم من الأطر

العليا وفي الوقت الذي أدخلت فيه فئات مهنية جديدة ومتخصصة كالتقنيين والمهندسين

والمساعدين الاجتماعيين والمتصرفين والتراجمة ... فإنه في نفس الوقت تسعى الوزارة إ

تهميش كل هذه الأعداد والفئات وتقزيم أدوارها مما يحكم على كل المجهود والموارد التي بذلت

بالاجدوى واللافعالية.

إن هذا الموقف السلبي لوزارة العدل من هيئة كتابة الضبط مرتبط أساسا بالخلفيات الفئوية

للمتحكمين بالقرار داخل الوزارة ، وعلى ودادية موظفي العدل أن تتعامل مع هذا الوضع كمعطى

موضوعي سلبي يجب مواجهته في أفق

أجل تثمين طاقات كتابة الضبط ونقلها من هامش الإصلاح إلى متنه وعبر الإيمان الراسخ بأن

الارتقاء بمكانة كتابة الضبط ومكتسباتها المهنية مسألة لا تستجد

وطاقات أبناء المهنة .

2- الآليات :

وعليه فإن صيانة الهوية المهنية لهيئة كتابة الضبط تتطلب أولاً تحديد هذه الهوية وتعريفها عبر مجهود علمي ومعرفي وثانياً يجب تملك قوة الترافع والإقناع من أجل الدفاع عن هذه الهوية لدى كل المتدخلين وذوي الـ ثم أخيراً يتطلب الأمر تعبئة داخلية شاملة من أجل حضور أكبر اللهم المهني .

## 2.1 - آلية الإنتاج العلمي والإشعاع الإعلامي

على ودادية موظفي العمل خلق ديناميكية إنتاج علمي ومعرفي يغطي مجمل المجالات القانونية والقضائية والمهنية ما عليها الانخراط والإسهام في كل العلمية والمعرفية التي تنشأ داخل منظومة العدالة بتنسيق وتعاون مع كل الفرقاء والشركاء المهنيين .

إن مكتب الدراسات والبحوث التابع للودادية يجب أن يستمر في الاشتغال بوتيرة اشمل وأوسع وأعمق وأن يمكن من الموارد البشرية والمادية اللازمة تركيبته ومهامه في افق جعله أكثر انفتاحاً وإشعاعاً.

وفي السياق يجب تخصيص جزء هام من الجهد العلمي المطلوب للإجابة عن سؤال الهوية المهنية لهيئة كتابة الضبط وإعادة بنائها معرفياً هوم كاتب الضبط اليوم يتوزع بين دلالات وتعريف غير منسجمة منها التعريف العام الواسع الذي يعطي صفة كاتب الضبط لكل موظفي وزارة العدل بمن فيهم موظفي الإدارة المركزية... وهناك التعريف النظامي الخاص الوارد بالنظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط الذي يقصر صفة كاتب الموظفين إلى جانب فئتين أخريتين هما المحررين والمنتدبين ... ثم هناك التعريف القانوني المسطري الذي يمنح صفة كاتب الضبط لكل موظفي المحاكم الذين يمارسون مهام ضببية وتوثيقية وتنفيذية في العلاقة بالعمل القضائي....

كما أن مسألة تعريف هذه أضيفت إليها تعقيدات أخرى ترتبط بالتحاق فئات جديدة من الموظفين للعمل بالمحاكم كالمصرفين والمساعدين الاجتماعيين ومهندسي الإعلاميات والتقنيين

والمهندسين المعماريين والتراجمة... وهذه الفئات في أغلبها لا تمارس مهام ضبطية

أصبح معه التساؤل مشروعاً هل كتابة الضبط هي مهنة أم مهن

يقع على عاتق الودادية اليوم ان تكون قوة اقتراحية أساسية وشريكا فاعلا فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية لوزارة العدل، وهو المجال الذي أبانت فيه الوزارة الوصية عن تخطيط وعجز حقيقيين بسبب عدم امتلاك تصور علمي عقلائي، ونتيجة الارتهان المزمّن للحسابات الفئوية التي تتعامل مع كتابة الضبط بمنطق الإخضاع لا الشراكة . ولعل أبرز مثال على قصور رؤية وزارة العدل فيما يتعلق بالتدبير الإداري لهيئة كتابة الضبط هو مقتضيات مشروع قانون التنظيم القضائي الذي ضرب استقلالية كتابة الضبط وجعلها تحت الوصاية المطلقة للقضاة عبر شل مؤسسة التسيير الإداري داخل المحاكم وسلبها كل مقومات الاستقلالية .

من جانب آخر تتطلب المرحلة أيضا المزيد من الإصرار على توسيع منظومة اختصاصات هيئة

كتابة الضبط، وهو الموضوع الذي سبق أن عليه ودادية موظفي العدل

النقابة الديمقراطية للعدل طيلة السنوات الماضية مشروع طموح لجعل هيئة كتابة

الضبط في قلب أهداف الإصلاح القضائي وقاطرة من قاطراته، مشروع ينطلق من غاية تحقيق

النجاعة القضائية وتبسيط المساطر القضائية والاقتصاد في الزمن القضائي

بسيطة تتمثل في حصر الاختصاصات الزائدة الملقاة على عاتق السادة القضاة والتي لا تدخل في

صميم مهمتهم ونقلها إلى موظفي كتابة الضبط . وقد عززت النقابة والودادية تصورهما

بالشواهد المنطقية والأدلة العملية ونماذج الأنظمة القضائية المقارنة وتوصيات اللجنة الأوروبية

لفعالية العدالة والاتحاد الأوروبي لكتاب الضبط ....

وهذا التصور كان محور " ها وودادية موظفي العدل "

2014 بشراكة مع النقابة الديمقراطية للعدل

داخلية في صفوف هيئة كتابة الضبط من أجل الدفاع عن المنظور الإصلاحى العام الذي بلورته الهيئتان

تفاعلا مع مشاريع القوانين التي نشرتها وزارة العدل تنزيلا للميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

ودادية لبسط تصورها الذي ينطلق من أن النجاعة القضائية وعقلنا

القضائي وتبسيط المساطر خدمة للمتقاضي كل هذا يقتضي التفكير في إعادة توزيع دقيق للمهام داخل المحاكم بين القضاة وأطر كتابة الضبط بطريقة تحقق تفرغ القضاة لجوهر اختصاصهم الذي يتمثل في على أن توضع كل المهام الإدارية والمسطرية تحت مسؤولية أطر أن إتحال السادة القضاة بمهام إدارية وإجرائية ليست من صميم اختصاصهم يمثل عاملا رئيسيا في إهدار الزمن القضائي .

وقد حرصت الودادية على إخراج هذا التصور في شكل مطبوع تحت عنوان " وهو المطبوع الذي أنجزه مكتب الدراسات التابع لودادية موظفي العدل وثلة من أطر النقابة الديمقراطية للعدل ذي توصلت وزارة العدل بنسخة منه .

## 2.2 آلية الترافع والتفاوض

آلية الإنتاج العلمي والمعرفي تمكن الودادية من امتلاك الأوراق والأفك .. يشكل فارقا ما لم يكن التنظيم قادرا على إقناع المحيط بتصوراته . وهو ما يطرح على الودادية ضرورة امتلاك آليات الترافع والتفاوض وتحميل كل الروابط الضرورية والمفيدة في مجالات السياسة والإعلام والمؤسسات فة قصد مخاطبتها والترافع أمامها من خلال برنامج وتصور ولغة واضحة ...

يجب أن تتوفر للودادية مستلزمات التأثير الناعم في المحيط المهني والمؤسساتي ودو أجل ذلك لابد من توسيع شبكة العلاقات والتوفر على ملكة الاختراق والإقناع ...

لى كل الهيئات والمؤسسات بدء من المؤسسات القضائية والمهنية وانتهاء بالهيئات الحقوقية والأحزاب السياسية والفرق البرلمانية والمنظمات النقابية والمؤسسات الإعلامية ....

إن وضوح التصور والذكاء في تسويقه هما أساس الإقناع واستراتيجية الترافع الذكي تقتضي من دية تجنب تقديم تصورها في شكل مطالب ذاتية فئوية والتركيز على جوانب المصلحة

العامّة وحقوق المتقاضين . ومن هذا المنطلق يجب أن تفرض نفسها كمدافع أساسي عن النجاعة القضائية وحق المتقاضي في عدالة سريعة كمدخل لطرح مسألة توسيع اختصاصات كتابة لأمر أن تصبح النجاعة القضائية شعارا مركزيا للودادية .

### 2.3 – التعبئة الداخلية والتعاون الدولي

من مهام الودادية الأساسية نشر وتوسيع الوعي المهني لدى عموم موظفات وموظفي هيئة كتابة الضبط . ذلك أن ضعف الوعي المهني وهشاشة الارتباط بالقضايا المهنية هو ما يفسر ضد عموم الموظفات والموظفين مع نضال ومواقف ودادية موظفي العدل والنقابة الديمقراطية للعدل ضد إجهاد الوزارة على المكتسبات المهنية لهيئتنا . لذلك يبدو من الضروري تكثيف وتنويع الأنشطة المهنية التحسيسية والتوعوية في أفق رفع درجة التعبئة الداخلية من أجل الـ المهني لهيئة كتابة الضبط.

وفي سياق موازي يجب التركيز على التعاون الدولي مع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في مجال وفي هذا الإطار يجب تكثيف التعاون والشراكة المتميزة التي تربط الودادية بالاتحاد الأوروبي لكتاب الضبط واستثمارها كمنبر للدفاع عن قضايا كتابة الضبط بالمغرب و من أجل

إن المهام والتحديات المطروحة اليوم على ودادية موظفي العدل لا ترتبط فقط بصيانة المكتسبات الاجتماعية والمهنية لموظفي العدل

خصوصا ضمان حقوق المواطنين ومرتقي المحاكم في محاكمة عادلة وفي

عدالة ناجعة وسريعة .

ان مقاربة الودادية كتمثيلية مهنية لهيئة كتابة الضبط تستند لحس مواطناتي يقوم

الإصلاح القضائي بغايته بحيث تكون شرعية أي إجراء إصلاحية رهيبة بمدى اندراجه ضمن

لغاية الشاملة التي هي تقديم خدمة قضائية جيدة وفعالة للمواطن المغربي

تسمو هذه الغاية فوق كل الاعتبارات والمصالح الفئوية ذلك أن مبادئ استقلال القضاء ونزاهته ونجاعته ليست غاية في ذاتها ولا امتيازاً لجهة بعينها بقدر ماهي وسيلة لحماية الحقوق وبـ .. ذلك انه مهما بلغت درجة أهمية بناء السلطة القضائية كبنية مؤسساتية فإن الغاية

الأهم والأسمى يجب أن تظل هي تجويد الخدمة القضائية

بغية استرجاع ثقة المجتمع المفقودة في مؤسساته القضائية .

التوجيهية ( عبدالصادق السعيدى - )